وفخ معرض سعيها

للاستعانة بامثلة من

التاريخ السياسي للعراق

للاستلدلال علتي ملدي

النتائج الكارثية التي يمكن

ان تنجم عن الصراعات

السياسية غير المبدئية بين

الحكومات والمعارضين لها لم

تحد أهيئة التحرير" هدفا

لاطلاق سهامها عليه افضل

من ثورة الجيش والشعب

العراقي في الرابع عشر من

تموز ١٩٥٨ لتضعها في فقرة

ا غير مفيدة"، انتقصت من

اسأليب النضال السرية

الاضطرارية للحركة

الوطنية ومن الثورة الوطنية

ورجالاتها وشعارات احزابها.

جاء في الافتتاحية المذكورة:

(لقد نكلت الحكومات

الملكية بمعارضيها ودفعتهم

الى العمل السري بكل

سيئاته وامراضه، ليّنتهي

الامر الى تحطيم النظام

الدستورى بانقلاب عسكرى

سلم امسر البلاد السي

عسكريين جهلة حافظوا

على كبريائهم الشخصى

وداسوا حقوق شعبهم

بالجزم العسكرية...

والانقلاب جرانقلاباً آخر

وصراء الشعارات بين القوى

القومية والوطنية واليسارية

التجريدي على نحو هزلي

افضى الىّ مذابح، فلا وحدة

عربية تحققت ولا تضامن

عربي في حده الأدنى تحقق

ولا ديمقراطية، ولا سلام،

قي البدء لابد من القول ان

الامركان سيبدو طبيعيا لو

ان مثل هـذا التقييم ورد في

صحافة الحركة الملكية

السدستسوريسة او اي من

الكيانات او الشخصيات

السياسية الليبرالية التى

ظهــرت في مـيـــدان العـم

السياسي في السنوات

الاخيرة. كما ان الامر لم

یکن لیثیرای استغراب لو

انه جاء ضمن مقال او بحث

في جريدة المدى ذاتها. فهو

راى سياسى علينا احترامه

واحترام اصحابه

ومناقشتهم، أن كنا نرى غير

ما يـرون. الا ان الغـريب في

الموضوع هو ان هذا التقييم

جاء باسم "هيئة تحرير

الجريدة وفي افتتاحية لها،

مما يعنى انه يعبرعن

سياسة الجريدة ونهجها،

وهو ما يتناقض مع ما

بعرفه آلاف القراء عن

التوجهات والمواقف الوطنية

الديمقراطية والتقدمية

للجريدة والدار التى تصدر

لتسمح لي "هيئة التحرير"

الموقرة بمناقشة ما طرحته

لنرى كيف انه اذا كان هناك

ما هو هزلی او تجریدي في

الامر فهو الطريقة

السريالية التي حاكمت بها

الجريدة احداثاً كبرى في

تاريخنا المعاصر وواحدة من

اعقد مراحل التطور

الاجتماعي في هذا التاريخ

واكشرها حساسية، بما

حملته من آمــال واحلام

كبرى للملايين من ابناء

الشعب، الى جانب ما رافقها

من تناقضات وصراعات

وانتكاسات كبرى هي

نعم للعمك السري

أمراضه ومساوئه ،

ولكث…!

لا خلاف في ان للعهمل

السري، مثلما هو الحال

بالنسبة لحياة السجون،

سيئاته وامراضه التي

يعرفها محترفوه والمضطرون

قسرا للجوء الى اوكاره

السرية وسراديبه المعتمة

اكثر من غيرهم. كما يعرف

هؤلاء بشكل مسبق الثمن

الباهض الذي ينبغي عليهم

دفعه من حياتهم وحريات

عنها ورئيس تحريرهاً.

عن النّيك من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقادتها والسخرية من شعارات قواها السياسية:

ما هكذا تورد الإبل يا جريدة (المدى)!

في افتتاحيتها ليوم السبت ٢٤ كانون الاول ٢٠٠٥ تناولت حريدة "المدى" الاعتراضات والتداعيات التجا أثارها أعلان النتائج الاولية لانتخابات الجمعية الوطنية العراقية من قبك المفوضية العليا للانتخابات. وعبرت الجريدة عن قلقها من التهديد والوعيد الذي اطلقه البعض باغراق البلاد في دوامة حديدة من الفوضها والدماء!. ودعت "هيئة تحرير" المدى في افتتاحيتها الحميم الحا التحلي بصوت العقك والحكمة في حك الاشكالات التي اثارها الاعلان عن تلك النتائج.

القائم، او بالاستعداد لترتيب عائلاتهم، وضريبة الحرمان الاجــواء من اجل ابـرام

> ذاتها برحابة صدر واسعة ونكران ذات قل نظيره، عندما تغلق السلطات الاستبدادية جميع النوافذ والابواب بوجوههم، ما دام الامريصب في مصلحة شعوبهم ويخدم حقوقها وقضاياها العادلة. وحين تاتي جريدة المدى وتكتفي بالحديث عن سيئات العمل السري وامراضه في

معرض انتقاصها من ثورة ١٤ تموز، التي ساهم في تفجيرها مناضلو العمل السري، الي جانب رفاق دربهم من العسكريين والمدنيين، فان ما تقوم به الجريدة لن يكون الا ك " رمي الطفل مع ماء الغسيل

ملكية دكتاتورية...؟

ولكن من حقنا على الجريدة ان نسألها عن المعايير التي تعتمدها هيئة تحريرها في تحديد طبيعة الانظمة ان كانت دستورية او ديمقراطية او دكتاتورية. فهل يكفي مجرد وجود برلمان شكلي عاجز ومصنع في صالات البلاط الملكي ومكاتب وزارة الداخلية وحدائق السفارة البريطانية في بغداد، أو وجود نصوص دستورية معطلة بقوانين متواصلة للطواريء وارادات ملكسة وتسدخلات داخلسة وخارجية مستمرة، وممارسات (بوليسية) وصلت إلى حد القتل والاعدامات للمعارضين السياسيين وتعليق جثثهم في الساحات العامة، وتزوير فاضح لكل الانتخابات على مدى عقود عديدة، بشهادات رجالات الحكم والنواب انفسهم، هل

او ذاك دستوريا برلمانيا ؟!. لقد تألف في العهد الملكي ١٦ مجلسا نيابيا، استكمل وأحد وهي ٤ اعــوام. وظل اعـضــاء مجلس النواب والاعيان منذ تاسیسهما عام ۱۹۲۵ حتی ۱۶ تموز ١٩٥٨ في غالبيتهم من الاقطاعيين وشيوخ العشائر وكبار الملاكين والرأسماليين. الفئات الاجتماعية تشكل نائب واحد من الفئات الفقيرة التي تشكل الغالبية الساحقة من السكان.

لنستمع الى راي السيد حسين النواب الى المجاّلس النيابة:-محل الشكوى بالنسبة لاوضاع الحكم في العهد الملكي في وعرضه، ومن قبل اجهزة لا

والديمقراطي. بالصراع بين اقطاب الحكم

من ضحكات الاطفال وهمسات معاهدات واحلاف جديدة. الزوجات والحبيبات ومن كل وتعكس هده التغيرات المتع الصغيرة والكبيرة التي المتسارعة ظاهرة غياب تضج بها حياة البشر. غير ان الاستقرار السياسي، ونزعات اولئك المناضلين المجهولين التسلط والاستئثار، واشتداد بتقبلون كل ذلك واكثر منه، الصراع بين مراكز القوى بما فیه استرخاص حیاتهم ألولاء لهم.

أملكية دستورية أم من حق " المدى" ان تصف النطام الملكى بانه نظام دستوري او برلماني او غير ذلك،

يكفى هذا لاعتبار هذا النظام

منها فقط دورته الاعتيادية ومعروف للجميع كيف ان هذه نسبة ضئيلة من سكان البلاد، هذا في حين لم يدخل المجلس او من ذوي الـدخل المحـدود،

جميل في كتابه" الحياة النيابية في العراق عام ١٩٢٥-١٩٤٦" وهـو يـصف حـال الانتخابات التي كانت توصل "ليس بين العيوب التي كانت العراق ما كان مكشوفا ومعروفا مثل تزييف عملية انتخاب النواب، ولعل السبب في ذلك تكرر عمليات التزييف طوال العهد الملكي، ولانها كانت تتم في طول العراق حصر لها واشخاص لا حصر لهم ". وحسين جميل رجل قانوني معروف، كرس الجزء الاكبرمن حياته للعمل

وغالبا ما كان حل المجلس النيابي او الوزارة قبل اكمال الدورة القانونية مرتبطا

التي ترتبط جميعها باشكال مباشرة وغير مباشرة بالانكليز وتتسابق لتقديم ساكتفي بالأشارة هنا الى مقتطف مما قاله نوري السعيد، اللاعب السياسي رقم واحد خلال ٤٠ عامــا منّ عمر النظام الملكي في دورة البرلمان الاعتيادية لسنة ١٩٤٣، عله يعفيني من حديث مسهب عن الانتهاكات الدستورية في العهد الملكي، وحديث الباشا يعطي للقاريء فكرة عامة عن طرق التزييف والغش المفضوح وغيرها من وسائل التزوير التي كانت تتبع من قبل البلاط ورئاسة الوزراء ووزارة

الداخلية في ايصال الاقارب والاصهار والمحاسيب الي البرلمان. قال السعيد موجها خطابه الى اعضاء البرلمان هل بالامكان- اناشدكم بالله-ان يخرج احد نائبا مهما كانت منزلته في البلاد ومهما كانت خدماته في الدولة مالم تأت الحكومة وترشحه؟. فانی اراهن کل شخص یدعی مركزا هو وظيفته ان يستقيل الان ويخسرج ونعيسد الانتخابات ولا ندخله في قائمة الحكومة، ونـرى هل هذا يخرج نائبا؟". أما على صعيد الاحكام

العرفية التي زخر بها العهد الملكي فانها أعلنت ١٦ مرة بين أن تشرين الأول ١٩٢٠ ۱۳۵ تمهد ۱۹۵۸، هغ الاحكام اكثر من نصف عمر ذلك العهد. وظل "قانون مكافحة الشيوعية والاشتراكية والاباحية" و"قانون منع الدعايات الضارة" و"مرسوم (صيانية) الامن العام" و"قانون المطبوعات"، التي سنت في الثلاثينيات، سيوفًا في وجه اى نـشـاط وطـنـي خـارج السياسية الرسمية، او المطالبة بتشكيل الاحزاب والجمعيات وبحرية الصحافة والنشر. ولم يقتصر الاستياء من هذه القوانين وتطبيقاتها على المعارضين لذلك النظام بل طال عديداً من السياسين المحسوبين عليه، الذين كانوا يرون "ان هذه القوانين تمنح الشيوعيين داخل المجتمع مكانسة وشرفا لأ

من حق جريدة المدى مرة اخرى ان تعتبر الزلزال الذي هز عواصم الشرق الاوسط برمته وعواصم عالمية كبرى مثل لندن وواشنطن، وليس العراق فقط، تعتبره انقلابا عسكريا وبالمفهوم السلبي الذي صورته به، وليس ثورة للجيش والشعب كانت لها ارهاصاتها وممهداتها ومقدماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووجدت تمهيدا لها في كل الانتفاضات والهبات الجماهيرية التي خاضها شعب العراق خلال العهد الملكي. ثورة احدثت تغييرات جـذريـة كبـرى في البنـي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية في المجتمع العراقي، وشكلت

تطوره السياسي اللاحق. اقول من حق المدى ان يكون لها رأيها الخاص في هذا الحدث التاريخي، وتعتبره انقلابا عسكريا اسوة بالانقلابات التي اعقبته،

الشعب بجزمهم العسكرية ارضاء لكبريائهم الشخصي، ثم قيام الجريدة بالخلط بين هذه الثورة والانقلابات

التى جاءت لإجهاضها وتصفية الحسابات مع منجزاتها ورجالاتها. لا خلاف مع القائلين سلطة عسكرية دكتاتورية تعطل الحياة البرلانية السستورية والتطور الديمقراطي، خصوصا عندما تتخلف الاحزاب والكيانات السياسية عن لعب دورها المطلوب في السلطة والمجتمع. ولم تقلل الاحزاب الوطنية العراقية المعارضة للنظام الملكي من خطورة زج الجيش في العمل السياسي. وفي مناسبات عدة عبرت هذه الاحزاب عن خشيتها من ذلك، وحذرت منه مؤكدة ان غياب الحياة البرلانية طت هده

الحقيقية وتعطيل ارادة الشعب، وغياب الاحزاب والمنظمات الجماهيرية، وكذلك الصراعات بين رجال الحكم هي علوامل تلدفع عناصر من القوات المسلحة وتشجعها على التحرك لحسم الاوضاع والصراعات القائمة. كما أن استمرار القمع والارهاب، وتحريك القوآت المسلحة لقمع التحركات الجماهيرية واهمال المعالجة الجدرية للمشكلات الاحتماعية، هو الذي صعد من حدة وعنف المجابهة بين الشعب والحكام ودفع الجماهير وقواها السياسية للتفكير باستخدام الاساليب العنيضة ومنها التنسيق مع القوات المسلحة لاجراء التغيير المطلوب.

"فضي ظل دكتاتورية غاشمة

يكون من واجب القوي

الديمقراطية لا بل من حقها

عدم التقيد باساليبها

السلمية المعتادة وعليها

حينئذ ان تسلك طريق

الشورة ولو كانت بقوة

السلاح". لم يكن هدا راي

مدمني العمل السري

والمنتلين بامراضه -كما قد

يتوهم الاخوة في هيئة تحرير

المدى- بل جاء هذا الحديث

على لسان كامل الجادرجي

زعيم الحرب الوطن

الديمقراطي منذ عام ,١٩٤٦

ضمن هذا السياق، الذي

تحدث عنه الجادرجي،جاءت

ثورة تموز" كتعبير عسكري

عن الأرادة الوطنية للشعب"،

حسب تعبير المؤرخ الأمريكي-

العراقي د. مجيد خدوري.

وكان تحرك الجيش بمثابة

الاسلوب العنفي الممكن

انداك في قلب السلطة التي

فقدت مقومات بقائها

واصبحت عقبة امام تطور

البلاد. وجمعت الثورة بشكل

تام بين ثورتين ثورة الجيش

وثورة الجماهير التي كانت

مهيأة للانفجار في اي لحظة.

وشكل نرول الملايين الي

الساحات والميادين العامة في

يستحقانهما". أإنقلاب أم ثورة…؟

انعطافة مهمة في مسار السياسي الوطني

ولكن ما اعتبره تجنياً على الساعات الأولى للشورة الثورة وقادتها والقوى انتفاضة شعبية حقيقية كانت متممة للثورة السياسية التي ساهمت فيها هو وصف القادة العسكريين العسكرية. وإذا كان هناك ما للثورة بالجهلة والقول ان هو استثنائي ومخالف للعادة هؤلاء وثورتهم داسوا حقوق في تحرك الجيش لتفجير

ثورة تموز فهو ليس السبق في بالخطورة المتمثلة بنزعة القادة العسسكريين في إقامة

فتح بوابات الثكنات العسكرية للسماح "للعسكريين الجهلة بالدوس على حقوق شعبهم بالجزم العسكرية" كما يطيب للمدى ان تقول، انما لكون هذا التحرك كان اول تحرك عسكري من نوعه يجري لمصلحة الشعب وقضيته العادلة منذ تأسيس الدولة العراقية اوائل القرن الماضي. لقد قام " النظام الدستوري الملكى" باستخدام الجيش العراقي قرابة ٤٥ مرة ضد التظاهرات الجماهيرية والتحركات الفلاحية والعشائرية واضرابات العمال والثورات الكردية وغيرها. وفي مناسبات عدة جرت الاستعانة بسلاح الجو البريطاني ايضا. ولمّ تخرج حــركـتـــا ١٩٣٦ و١٩٤١ عـن كونهما انقلابين عسكريين استغلا الاستياء الشعبى لتصفية الحسابات بين

في "النظام البرلاني الدستوري" انذاك. واكتسر من ذلك لم يُتردد"النظام الدستوري" عن استخدام الجيش العراقي في الصراعات السياسية الداخلية لبلدان عربية شقيقة لدعم حلفائه من الحكومات والقوى انذاك. كما هو الامر بالنسبة الى السعى لارسال الجيش الي كل من سوريا ولبنان خلال

المتنافسين على كرسى الحكم

العقد الاخيرمن عمر النظام الملكي. وقد يكون من الطريف والمفيد في السرد على الاتهامات التي توجه لثورة تموز " باعتبارها احدثت سابقة خطيرة حين سمحت للعسكريين بالولوج الى الميادين السياسية والشطب على المؤسسات الدستورية" الاشارة الى ان الجنرال نوري السعيد ألف وحده ١٤ وزارة شكلت في العهد الملكي، وجميل المدفعي ٧ وزارات وعلى جودت الايوبي ٣ وزارات وكل من جعف رالعسكري وياسين الهاشمي وزارتين وطه الهاشمي وزارة واحدة وجميع هـؤلاء كانـوا من العسكريين النين دخلوا عالم السياسة من بوابات الثكنات العثمانية أو من فوهات مدافع جيش الشريف حسين ونجله فيصل الاول. وتنقل هؤلاء العسكريون بين رئاسة الوزارة ووزارتي الدفاع والداخلية ورئاسة اركان

وهنا اتساءل عن "معامل الذكاء" الذي ستحدد هيئة تحرير المدى بموجبه درجة ذكاء هؤلاء العسكريين بعد ان وصمت قادة ثورة تموز بالجهل.

الجيش ومجلسي النواب

والاعيان.

يـرى د. مجيـد خـدوري "ان الانعطافات والتغييرات



داخل المجتمع العراقي، منذ شورة ١٤ تموز حتى الان، ترتبط اساسا بالاتجاه الموضوعي بعد تموز نحو بلورة طبقة حاكمة جديدة من كبار ضباط الجيش والبرجوازية الصاعدة، مناهضة لطبقات النظام القديم من جهة، ومتناقضة مع القوى والطبقات الآجتماعية الديمقراطية من جهة اخرى"، يضاف الى ذلك الصراعات السياسية والعقاندية التي شهدها المجتمع بين فئات ألعسكريين المتنافسة من جهة، والاحزاب

السياسية من جهة اخرى. بهذه العوامل ترتبط حالة الانعطافات والتداعيات في المجتمع العراقي اكثر من ارتباطها بالكيفية والاداة، العسكرية او المدنية، التي اطلقت ثــورة تمــوز. ثـم انّ التآمر الداخلي والخارجي الندى تعرضت له الشورة بالشكل الذي لم يسبق لثورة مماثلة ان تعرضت له، والذي يذكرنا بالتآمر الحالى ضد مسيرة العراق الجديد ببعض جوانبه، لعب هو الآخر دورا سلبيا في زيادة حدة التوتر الاجتماعي، وتعميق

سيرى فيها تجريدا او هزالا كما ذهب الخيال الصحفي بمحرري المدى. سؤال اخير اوجهه الى الاخوة في هيئة تحرير المدى عن رأيها بالمرسوم رقم ١٦ لسنة

د حسات عاکف

النضال من اجل انهاء الفترة الانتقالية والتوحه لارساء

حياة دستورية برلمانية

لا اظن ان اي قاريء منصف

لهذه اللوحة المعقدة للصراع

١٩٥٤ " مـرسـوم ومـا شـابه ذلك" الدى اضاف فقرة جديدة الى المادة ٨٩ أ من قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨، بحيث تشمل عقوبة السجن او الاعدام ليس دعاة الشيوعية فقط بل تنسحب ايضا على "انصار السلام والشبيبة الديمقراطية وما شابه ذلك"، وبالاخص اوجه السؤال الى الاخ فخرى كريم/ رئيس تحريـر "المـدى"، والـرئيـس الحالي للمجلس العراقي للسلم والتضامن، الذي هو امتداد طبیعی له "حرکه انصار السلام"- كما تقول اهداف مجلس السلم ونظامه الـداخلي-؟. وكيف لهيئـة التحرير ان تفسر لنا ان هذا المرسوم الذي سنه نظام دستوري قام بالغائه "انقلاب العسكريين الجهلة"، الذي اطلق طاقات الملايين من العراقيين في ميادين النشاط السياسي والاجتماعي المختلفة وهيأ الظروف للمنظمات المهنية والاجتماعية والثقافية والنقابات، لتمارس نشاطها علنا. وعملت الاحراب السياسية على المكشوف لاول مرة في تاريخ العراق الحديث بالرغم من انها لم تكن

لتعبر الإبل هذه القنطرة!

نعجب من الطريقة التي اعتمدها الدكتور حسان عاكف في البرد على ما جاء في افتتاحية (المدى) ليوم ٢٥ كانون الأول ,٢٠٠٥ فهو غير معنى باهداف الافتتاحية لا من بعيد ولا من قريب، بل معني بفقرة واحدة منها رفعها عن جسم الافتتاحية، وفصلها عن دلالاتها الخاصة بالنتائج التاريخية الأصلية

وأهداف يتهمنا الكاتب بإننا قمنا كنا نتحدث عن نتائج الانتخابات الأخيرة، فإذا بالسيد حسان عاكف

ودعونا نعترف بإننا لن ندافع عن هذه الجملة التي اقتطعها السيد عاكف عن جسد الافتتاحية، ولا نظن أن هذا سيقويه علينا، بل إن بإمكاننا استبدال هذه الجملة عشرات المرات، من أجل أن نحيى فيها رمزياً عشرات الأموات، ونلمع من صورة ثورة تموز المباركة، وقادتها، وأهدافها، لكن من دون أن نغير شيئا من

١٨ تشرين الثاني، وهذه إلى ١٧ تموز ليست هذه طريقة في التحليل بالطبع، ولكنها متابعة الطريقة التى تصبح فيها الموروثات الدكتاتورية والفاشية شبه مؤكدة وقابلة للتداول والاستمرار، بما

كيف لم يفهم السيد عاكف مثل هذه القراءة؟ لو تحدثنا (جيداً جداً) عن ثورة تموز هل سنغير من حماقات قادتها؟. لكن دعونا نؤكد هنا، بمناسبة مبدئية السيد عاكف، أن هذا لن يغير أيضاً من حماقات القيادة الناصرية التي عبثت في العراق ومارست دوراً تخريبيا، ولا من حماقات قادة البعث وشعاراتهم التجريدية والسكاكين التي

حماقات الشيوعيين وسهوهم الأخرق. لنذهب أبعد ما دام السيد عاكف ذهب أبعد. هل كان أي شيء سيغير من حماقات العهد الملكي التي انطلقنا منها، وهل كان سيغير من الصراعات السياسية التجريدية وغير التجريدية

التي حدثت بعد ثورة ١٤ تموز؟ أى دليل يمتلك السيد عاكف على إنكار التجريدية عن الصراعات؟ هل كان للشعارات المرفوعة قرين في الواقع.. هل

كانت للوحدة قرائن موضوعية، وهل كان للاتحاد الفدرالي قرائن موضوعية؟ هل تحققت الوحدة العربية حتى بعد مقتل جميع الشعوبيين؟ هل تحققت الديمقراطية ببناء السد العالى بمساعدة سوفيتية بينما كان تقدميو مصرفي السجون؟ عن ماذا كان السيد عاكف يبحث؟

عن نقاوة المبادئ؟ عن سطوة الفكر والتحليل العلمى؟

لكن ما كنا نحتاج لغير نتيجة فقيرة، سخيفة، هزلية، أعيد إنتاجها في السجون والموت حتى باتت تشكل نتائج تاريخنا السياسي الذي نعترف أن فيه الكثير من الأبطال والشجعان والمآثر. لقد أردنا أن ينتبه ساسة اليوم إلى هذه

النتيجة، إلى تخشرات تاريخ لا يمكن الدفاع عنه إلى النهاية من دون أن نضحكَ على انفسنا، إلى النتيجة السياسية لصراع الديكة، والسفلة، والعواهر، والقوادين، واللصوص، في ظروف لا نمتلك فيها نصف دولة.. في ظروف الاحتلال.. في ظروف يصبح فيها التحليل السياسي نفسه حزورة!

والشعب؟ آه.. لقد نسينا الشعب.. الليبراليون الخونة ينسون الشعب

ليخبرنا السيد عاكف أين هو الشعب؟ ليخبرنا أين هم قادة تموز المقتولون والمغدورون عشرات المرات؟ أين تقع قوة التحليل إزاء بسالة ضابط سكير؟ أين ثورة تموز التي لم يستطع قائدها الدفاع عنها فاسلمها وأسلمنا إلى الذبح؟

.. لكن عن ماذا نتحدث الآن؟ ليخبرنا السيد عاكف كيف إنه قرأ الافتتاحية على أساس فقرة واحدة تتضمن إشكالية خاصة بهدف ديمقراطي لم يتحقق. ليخبرنا: هل دافعت افتتاحية (المدى) عن نوري السعيد حتى ينكل به كل هذا التنكيل غيرالمفيد؟

الحقيقة كل الحقيقة إننا لم ندافع عن النظام الدستوري الملكي.. لكن ليدلنا احد على أنظمة دستورية جاءت بعد سقوط هذا النظام، ثم ليدلنا أين هي الأبل.. وأين تورد؟

نسأل السيد عاكف بجدية الشروط المجنونة التي نعيشها: لماذا لم يقرأ مابين السطور؟ كيف لم يقرأ (المدى) من خلال افتتاحيات أخرى لكي يعرف أن جملة واحدة هنا أو هناك لا تشكل لحظة تحليل ولا نتيجة بل هي مجرد قنطرة عبورا؟

الصراعات الداخّلية، واضعاف

التي كانت الافتتاحية تقدم لحة منها. فإذا بالرد يصبح دفاعاً حاراً عن أفكار

يذهب بنا إلى تلك الجملة بضرب من الصدام (صدام قطار بقطار أو بعير

النتيجة التاريخية لها، فثورة تموز أفضت إلى ٨ شباط، والأخيرة أفضت إلى

١٩٦٨، والأخير إلى صدام حسين. يجعلنا نخاف من ان السادة الذين

يتبارزون اليوم هم من الطينة نفسها. أخفوها بين أردانهم، ولا .. حتى... من